أثر عائدات المحروقات على فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر

-دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018) -

The effect of fuel revenues on the effectiveness of fiscal policy in achieving economic growth in Algeria

-A standard study using ARDL model during the period (1980-2018)-

رجاء سبتي
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-جامعة بجاية، raja.sebti@univ-bejaia.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/22 تاريخ القبول: 2021/09/18 تاريخ النشر: 2021/12/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم فعالية السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال أداة الإيرادات في ظل تقلبات سوق النفط وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2018 والتي تخص المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات وذلك بغرض الكشف عن وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل في نفس الوقت بين متغيرات الدراسة.

وقد أثبتت النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أن هناك تأثير ايجابي للإيرادات بنوعيها على النمو الاقتصادي.

كلمـات مفتاحيـة: السياسـة. الماليـة.، الإيـرادات.، المحروقـات.، النمو.الاقتصـادي.، نموذج.ARDL.

تصنيفات JEL : C51، E62، F43،O47

Abstract:

This study aims to attempt to evaluate the effectiveness of fiscal policy in economic growth in Algeria, through the revenue tool in light of fluctuations of the oil market, using the ARDL model during the period from 1980 to 2018, which concerns the following variables: the gross domestic product, fuel revenues and non-hydrocarbon revenues, in order to reveal the existence of a long and short-term relationship at the same time between the study variables.

The findings prove that there is a long-term equilibrium relationship between the variables, meaning that there is a positive impact of revenues on economic growth.

Keywords: Fiscal policy; revenues; hydrocarbons; economic growth; ARDL model.

Jel Classification Codes : C51, E62, F43, O47

المؤلف المرسل: رجاء سبتي، **الإيميل:** raja.sebti@univ-bejaia.dz

1. مقدمة:

تعد السياسة المالية من أهم وسائل السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى الأهداف الأخرى، وذلك من اجل التأثير على مستوى الدخل الوطني ومسار النشاط الاقتصادي. وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية تبعا للتطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، حيث انتقلت من الدور الحيادي إلى دور المتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 في الاقتصاديات الغربية، أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات، ويأتي كل هذا في سياق معالجة القضايا الاقتصادية والإختلالات المالية والنقدية التي تنجم عن التضخم، البطالة، الركود وغيرها.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي، فان قطاع المحروقات يعد المحرك الفعال والمحفز للنشاط الاقتصادي، نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في جلب النقد الأجنبي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تطوير وتفعيل هذا القطاع لدفع عجلة النمو، حيث انتهجت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية متبنية في ذلك العديد من البرامج التنموية وذلك لدعم وتشجيع القطاعات الأخرى خارج المحروقات وتنويعها والبحث عن بدائل تنموية أخرى. ولهذا ارتأينا من خلال هذا البحث أن نقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، لا سيما من خلال دراسة تقييمية لتطور الإيرادات بنوعيها خلال نفس الفترة. لمعالجة هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية في المبحث الأول، ثم تناولنا دراسة تحليلية لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2018) في المبحث الثاني، وفي الأخير استعرضنا دراسة قياسية النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة. ولهذا الغرض ارتأينا أن نقف على تقييم نتائج البرامج المعلنة بعد مضي18سنة، لا سيما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كالنمو الاقتصادي مثلا.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث بالشكل التالي: ما مدى فعالية السياسة المالية المنتهجة بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الألفية الثالثة؟ وما مدى مساهمة عوائد المحروقات في ميزانية الدولة باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات وأداة للسياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ولهذا الغرض يجب تحليل واقع النمو عبر مختلف القطاعات، وذلك من خلال البحث عن العلاقة بين تطور إيرادات المحروقات وخارج قطاع المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2018)، كما تهدف إلى إبراز مدى تأثر الدول النامية كالجزائر مثلا، بتقلبات أسعار البترول في مسارها التنموي، فضلا عن البحث عن الحلول الضرورية لتفعيل دور الموارد العادية للاعتماد عليها في تحقيق عملية النمو وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة قوية بين عوائد قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- لا توجد علاقة بين عوائد القطاعات الاخرى والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤل فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند تعرضنا للجانب النظري كمدخل أساسي للسياسة المالية، وفي دراستنا التحليلية ارتأينا أن نقوم بدراسة تقييمية لتطور كل من الإيرادات العامة بنوعيها خلال الألفية الثالثة في الجزائر وفق المنهج التحليلي من سنة 2000 إلى 2018، لنوضح من خلالها مدى تأثر الميزانية العامة بتغيرات أسعار النفط وانعكاس ذلك على مسار النمو، كما قمنا بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم وسائل الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وانطلاقا من ذلك سنحاول التعرف على هذه الوسيلة من خلال هذا المبحث كما يلي:

1.2 مفهوم السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم وسائل الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وانطلاقا من ذلك سنحاول التعرف على هذه الوسيلة من. خلال هذا المبحث، حيث تتعدد مفاهيم السياسة المالية في الفكر المالي نسوق منها البعض:

- حيث يعد أصل هذه الكلمة فرنسي "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة. (الحاج، 2015، صفحة 201)

- بينما يعرفها البعض بانها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار الغير مرغوبة على مستوى الدخل والناتج القومي والعمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. (الوادي و عزام، 2000، صفحة 182)

-كما أن السياسة المالية واحدة من وسائل السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام ميزانية الدولة من قبل الإدارات الحكومية لضمان سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. (Renversez & et al, 2002, p. 411)

- وهناك من يرى أن السياسة المالية "Fiscal Policy" هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل، وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات. (هيكل، 1986، صفحة 335)

ومما تقدم نستنتج أن السياسة المالية هي دراسة للنشاط المالي للاقتصاد الوطني، وما ينجم عن ذلك من آثار على مختلف قطاعاته، فهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق والإيرادات من ناحية وتكييفا نوعيا لأوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات من ناحية أخرى بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتوزيع أفضل للدخول والثروات يتميز بتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

2.2 أهدافها

تعتبر السياسة المالية برنامج تخططه وتنفذه الدولة، باستخدام المصادر الايرادية والبرامج الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع وسنتناول فيما يلي أهم آثار نشاط الحكومة المالي على العلاقات الاقتصادية:

- **السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي:**

تلعب السياسة المالية دورا بالغ الأهمية في المحافظة على النشاط الاقتصادي، خاصة في فترات الرواج والكساد، حيث قد تنعكس الزيادة في الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار، وهنا تضطر الحكومة أن تتبع من أساليب السياسة المالية ما يكفل الحد

من هذه الموجة التضخمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد وذلك من خلال الموازنة العامة التي يحتمل أن تكون متوازنة أو أن يكون فيها عجز أو فائض.

- **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:**

نظرا للحاجة الملحة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة التي تعاني من انخفاض الدخل الوطني، البطالة، والتبعية الاقتصادية للخارج وهي مشاكل تبرر بعدم وجود جهاز إنتاجي كاف لتشغيل الموارد المعطلة وإلى عدم وجود اليد العاملة الفنية والمدربة، مما يفسر بأسباب تاريخية، ولذلك فإن علاجها يستلزم تغير الظروف الاجتماعية كشرط أساسي لإحداث التنمية الاقتصادية. وبالتالي يتعين على الدولة للتدخل والسعي الجاد لرفع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط، ومنه فإن السياسة المالية الواجبة الإتباع تجاوز بكثير مسألة رفع الطلب الفعلي. (الحاج، 2015، صفحة 207)

- **السياسة المالية وإعادة توزيع الدخول:**

تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخل، وهو الذي يهيأ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشتراة من قبل وحدات الدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى من تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لها مع الانتقادات التي وجهت لهذه الإجراءات من قبل بعض علماء المالية العامة. (الحاج، 2015، صفحة 208) وبشكل عام فإن الدخول الناجمة عن العمل (أجور، رواتب...) تكون أقل من دخول الملكية. من هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من الفجوة في هذه الدخول.

- **السياسة المالية والتخصيص الكفء للموارد:**

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات. (يلعزوز، صفحة 04) أي أن مشكلة الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل مثل التفضيل بين حاجة وأخرى، أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر وفي جميع الحالات، يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

وأخيرا نخلص إلى أنّ السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

3. دراسة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

نظرا لارتباط الايرادات العامة للدولة بتقلبات أسعار البترول، فقد قسمنا الدراسة التحليلية إلى فترتين:

1.3 تحليل تطور الايرادات العامة في ظل ارتفاع أسعار البترول (2000-2013)

الجدول 1: تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل ارتفاع أسعار البترول (2000-2013)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة	1578,1	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3639,8
الجباية البترولية	1213,2	1001,4	1007,9	1350	1571	2352,7	2799
الموارد العادية	364,9	488,5	595,1	624,3	652,5	724,2	840,5
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	3688,5	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6411,3	5957,5
الجباية البترولية	2796,8	4089	2413	2905	3980	4184	3678,1
الموارد العادية	883,8	1101,8	1263,3	1487,8	1810,4	2227,2	2279,4

المصدر: بنك الجزائر، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz
وزارة المالية، من الموقع: https://www.mf.gov.dz

في هذه الفترة انتقلت قيمة الايرادات العامة من 1578،10 مليار دج سنة 2000 إلى 3676 مليار دج سنة 2009، أين سجلت أسعار النفط مستوى قياسي تجاوز 130$، حيث تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة 78,88%، واستمرت هذه الأخيرة في التزايد إلى أن وصلت إلى 5957,5 مليار دج سنة 2013. وبالتالي يتضح وبشكل كبير أن هناك علاقة طردية بين الايرادات العامة وأسعار البترول.

أثبتت دراسة أن الجزائر خلال هذه الفترة اعتمدت وبشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة (60%) رغم الإصلاحات التي مست الهيكل الضريبي. (Ait Mokhtar, 2014, p. 276) التي تزايدت مساهمتها في تمويل النفقات العامة لانجاز المشاريع، حيث أن الموارد العادية لا تغطي سوى نسبة 31% و كذا ضعف مساهمة الضرائب المباشرة و الغير مباشرة بالإضافة إلى ضعف الضغط الضريبي خارج المحروقات؛ و الذي لا يتجاوز 20,4%. (دنان، صفحة 63) و هي نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك التي تقدر بـ25%، كما انه يعد اقل بكثير مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث نجده في المدن الصناعية

الكبرى لا يقل عن 27%، و هذا يؤشر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية. (قدي، يومي 06 و 07 نوفمبر 2002، صفحة 05) و عليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني. ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: (ناصر، 2009، صفحة 192)

- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية؛
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛
- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

2.3 تحليل تطور الايرادات العامة في ظل انخفاض أسعار البترول (2014-2018)

ما يميز هذه الفترة هو أن السياسة الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها الجزائر أدت إلى ارتفاع النفقات مع تراجع حجم الإيرادات في ظل الأزمات التي لازمت الفترة، لكن المهمة الأساسية الأكثر إلحاحا للدول النفطية على رأسها الجزائر هي الاستخدام الفعال والكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة العوائد المالية واستخدامها في تنمية وتطوير البنى التحتية يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة وتغذية صناديق الإيرادات. (حيدوشي و وعيل، 2017، صفحة 326)

الجدول 2: تحليل تطور الايرادات العامة في ظل انخفاض أسعار البترول (2014-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الموارد العادية
2014	5738,4	3388,4	2349,9
2015	5103,1	2373,5	2729,6
2016	5110,1	1781,1	3329,0
2017	6182,8	2372,5	3810,3

2018	6313,9	2349,7	7899,1

المصدر: بنك الجزائر، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

وزارة المالية، من الموقع: https://www.mf.gov.dz

لقد شهدت سوق المحروقات في العالم تدهورا كبيرا في هذه الفترة يرجعه بعض المحللين إلى العوامل التالية: (شليحي، 2016، صفحة 37)

- التقدم الملاحظ في إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي 4,4 مليون برميل يوميا خلال الفترة (2008-2014). وكذا بعض العوامل الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على سوق النفط العالمي؛

- تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، وخاصة الدول الأوربية والصين وهو ما أدى إلى انخفاض في الطلب؛

- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض، وخاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق؛

- الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأورو والعملات الأخرى.

كما أن الانخفاض المسجل في أسعار النفط أثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات للشركات النفطية؛ وكذا على الدول المصدرة من خلال انعكاس المسجل على ميزانياتها وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في حين كان المستفيد الأكبر هو الدول المستوردة. وحسب معطيات هذا الجدول، فان الأرقام تشير أن السنوات الأخيرة عرفت انخفاضا في قيمة الجباية النفطية المحصلة، وهو ما كان منتظرا بالنظر إلى تراجع أسعار النفط الذي تواصل منذ منتصف سنة 2014، مما انعكس سلبا على رصيد الميزان الخارجي وميزان المدفوعات. وأوضحت الأرقام أن الجباية البترولية انتقلت من 3678 مليار دج سنة 2013 إلى 3388 مليار دج سنة 2014. وفي مقابل ذلك فقد سجلت الجباية العادية ارتفاعا محسوسا بنسبة 8,5% خلال نفس الفترة، حتى أنها فاقت توقعات قانون المالية حيث انتقلت من 2279 مليار دج سنة 2013 إلى 7899 مليار دج سنة 2018. وحسب حصيلة المديرية العامة للضرائب، فان هذه النتائج الايجابية راجعة أساسا إلى ارتفاع تحصيل المساهمات المباشرة كالضريبة على الدخل المباشر (IRG)، الضريبة على المؤسسات ...مما سمح بتحقيق زيادة في عائدات الضريبة خارج المحروقات (حنان، 2017). وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فقد عملت البلدان النامية بجد على تحقيق نوع من

الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يقوم عليه النمو. ففي الفترة بين عامي 2001-2015، تفوقت الإيرادات الحكومية السنوية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة على الاقتصاديات النامية من نحو 3,2 تريليون $ إلى 9,33,2 تريليون، وفقا للأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتشكل هذه الإيرادات الدعامة الأساسية لخدمات الصحة والتعليم، وتحسين حياة الأفراد.). (صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 09) والشكل (1) يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الدراسة، و الذي يبين أهمية الجباية البترولية من سنة 2000 إلى 2018.

الشكل 1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2000-2018)

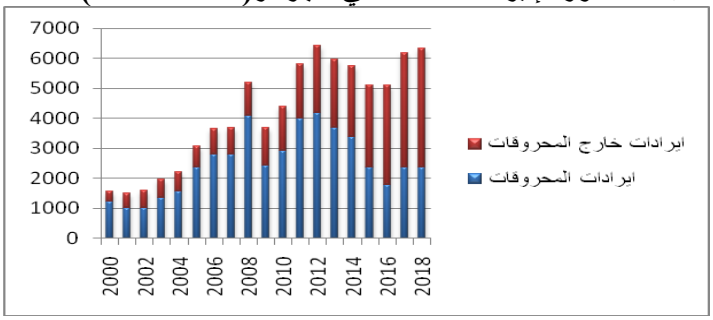

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول (1) و (2)

4.دراسة قياسية لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2018)

لقياس اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التالية:PIB ، RECHH،RECH، و بالتالي يمكننا صياغة النموذج بالشكل التالي: **Y=F (X1, X2, X3)** . ويمكن كتابتها بعد اخذ اللوغاريتم كما يلي: حيث أن:

LPIB: يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الخام؛

LRECH : يمثل لوغاريتم إيرادات المحروقات؛

LRECHH : يمثل لوغاريتم إيرادات خارج المحروقات.

وتعطى صيغة النموذج بالعلاقة التالية:

$$LPIB = C1 + C2\ LRECH + C3\ LRECHH + \varepsilon i$$

1.4 الرسم البياني للمتغيرات:

نبدأ بالتعرف على الشكل البياني التالي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وسنستخدم في تحليلنا لهذه السلاسل برنامج Eviews.11.

شكل2: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2018)

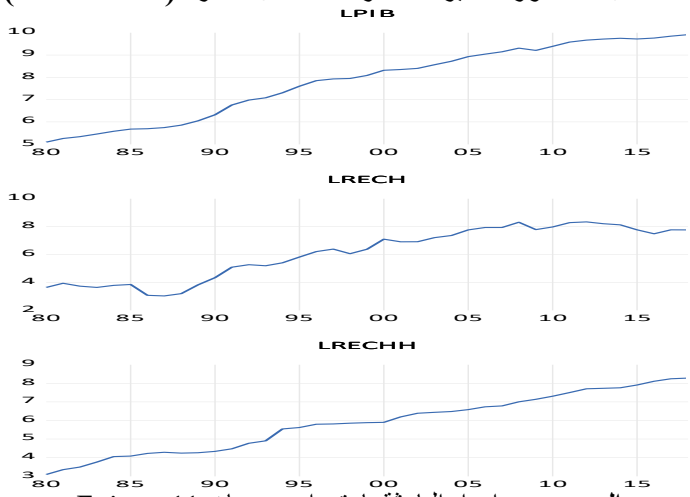

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

يظهر لنا من الشكل رقم عدم استقرار المتغيرات، ولهذا سنقوم بدراسة اختبار جذر الوحدة.

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

لدراسة استقرارية السلاسل واختبار درجة تكاملها نستعمل نموذج ديكي فولر الموسع Dickey Fuller كما يلي:

جدول 3: اختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller

المتغيرات في المستوى	Intercept	Trend &Intercept	None
LPIB	-1,3425	-0,8349	2,3622
LRECH	-1,0417	-1,0000	-1,6328
LRECHH	-1,0054	-2,6235	5,8920
المتغيرات في الفرق الأول	Intercept	Trend &Intercept	None
D LPIB	-3,8647***	-4,0768	-4,2738**
DLRECH	-4,9954	-4,9638	-4,7016***
DLRECHH	-5,5559***	-5,5090	-3,2679***

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

*** مستوى معنوية عند1%.

** مستوى معنوية عند 5%.

من نتائج الجدول، نلاحظ أن كل من السلاسل الزمنية LPIB و الإيرادات بنوعيها LRECH وLRECHH غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، حيث أن قيم ADF المحسوبة اكبر من قيم ADF المجدولة عند المستويات المعنوية 1%و 5% مما يترتب عليه قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة ، مما يستدعي تقديرها عند الفروقات الأولى و التي تبين أنها مستقرة، حيث ان القيم المحسوبة اصغر

من قيم ADF المجدولة عند جميع مستوياتها المعنوية (1%، 5%، 10%)، مما يترتب عليه رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة (Gujarati, 2003) ، و منه فان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

3.4 تحديد درجة الإبطاء المثلى لاختبار الحدود:

بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع ADF لكل المتغيرات على حدى، قمنا بتحديد درجة التأخير (P) المناسبة باستعمال معياري Akaike و Schwartz، و بالاعتماد على النموذج المناسب، تحصلنا على النتائج الملخصة في الشكل التالي:

شكل3: تحديد درجة الابطاء المثلى لاختبار الحدود

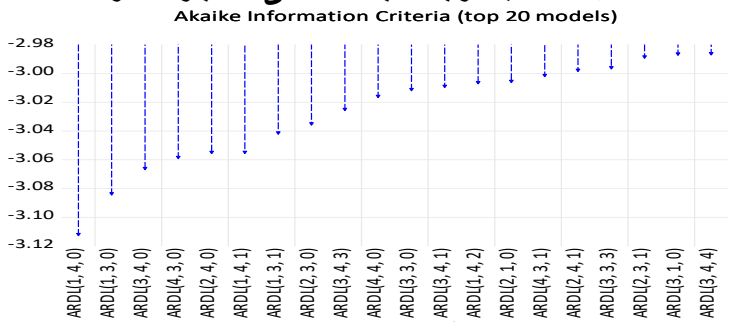

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا أن نختار درجة الإبطاء المثلى عند (1,4,0).

4.4 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود TEST BOUND:

وهنا نستخدم اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، وذلك لكي نستطيع تقدير هذه العلاقات في آن واحد. نلاحظ أن قيمة F المحسوبة اكبر من L_1 Bound و تساوي 24,11 و هنا نرفض الفرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول 4: نتائج تقدير اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	24.11132	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.11

5.4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

في هذه الدراسة سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، الذي قدمه Pesaran سنة 1995، وطوره كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) و ميزة هذا النموذج انه لا يشترط أن تكون للسلاسل الزمنية نفس

درجة التكامل (Narayan, 2005) ، كما أن هذا النموذج يسمح بتحديد معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس الوقت. ونتائج تقدير النموذج موضحة في الجدول التالي:

جدول 5: نتائج تقدير نموذج ARDL (1,4,0)

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 02/18/21 Time: 09:12
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LRECH LRECHH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.800604	0.082183	9.741768	0.0000
LRECH	0.278925	0.028033	9.949902	0.0000
LRECH(-1)	-0.178748	0.042680	-4.188094	0.0003
LRECH(-2)	0.007461	0.039505	0.188864	0.8516
LRECH(-3)	-0.025722	0.039079	-0.658205	0.5160
LRECH(-4)	-0.042412	0.027336	-1.551501	0.1324
LRECHH	0.156433	0.058653	2.667118	0.0128
C	0.461194	0.157161	2.934537	0.0067

R-squared	0.999184	Mean dependent var	8.108978
Adjusted R-squared	0.998972	S.D. dependent var	1.442545
S.E. of regression	0.046252	Akaike info criterion	-3.111790
Sum squared resid	0.057760	Schwarz criterion	-2.756282
Log likelihood	62.45633	Hannan-Quinn criter.	-2.989069
F-statistic	4720.883	Durbin-Watson stat	2.077811
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد R^2=0,9991، و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة 99,91 ٪ و الباقي0,09٪ يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 4720,88 اكبر من قيم الجدول ككل له دلالة معنوية و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة و هي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع، و نلاحظ أيضا أن اغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6.4 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، سوف نقوم بتقدير علاقة طويلة الاجل في الجزائر في إطار نموذج ARDL والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 6: نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECH	0.198120	0.121975	1.624271	0.1159
LRECHH	0.784536	0.147072	5.334353	0.0000
C	2.312957	0.340638	6.790065	0.0000

EC = LPIB - (0.1981*LRECH + 0.7845*LRECHH + 2.3130)

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن اغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويمكننا تقدير العلاقة في المدى الطويل وفق المعادلة التالية:

$$LPIB = 2.31 + 0.19\ LRECH + 0.78\ LRECHH$$

حيث تبين لنا أن إشارة كل من معلمتي LRECH و LRECHHموجبة، اي انه كلما زادت إيرادات المحروقات بـ 1%، يتزايد النمو بـ0,19 %، مما يدل على أن الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات تؤثر بصفة ايجابية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر في المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما تظهر لنا معلمة LRECHH بإشارة موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين النمو، أي عندما تزيد الإيرادات خارج المحروقات بـ 1%، يزيد النمو بـ0,78 %.

7.4 تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير:

جدول 7: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/01/21 Time: 21:31
Sample: 1980 2018
Included observations: 35

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRECH)	0.278925	0.022697	12.28918	0.0000
D(LRECH(-1))	0.060673	0.023201	2.615084	0.0144
D(LRECH(-2))	0.068134	0.023239	2.931861	0.0068
D(LRECH(-3))	0.042412	0.022887	1.853073	0.0748
CointEq(-1)*	-0.199396	0.019262	-10.35188	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، ونلاحظ أن إشارة كل من معلمتي RECH وRECHH موجبة، وتدل على أن كلا النوعين من الإيرادات يؤثران بصفة ايجابية على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ونلاحظ أيضا أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0,19 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1٪ وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير، أي أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن معدل النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 19,93٪ من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي انه يستغرق نحو 5سنوات حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى التوازن.

8.4 اختبار صلاحية النموذج:

لا يمكن اعتماد النتيجة المتحصل عليها في الجدول السابق إلا بعد التأكد من صحة النموذج، أهمها خلو الأخطاء العشوائية من الارتباط الذاتي، وتجانس حدود الخطأ أي ثبات تباين الأخطاء، وكذلك التوزيع الطبيعي للبواقي، وكانت النتيجة كما يلي:

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

جدول8: نتائج اختبار Breush-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.176901	Prob. F(1,26)	0.6775
Obs*R-squared	0.236526	Prob. Chi-Square(1)	0.6267

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

لدينا إحصائية اختبار LM تساوي 0,67 وهي أكبر من 0,05، ومنه نقبل الفرضية العدمية H0، أي أن سلسلة البواقي مستقرة وخالية من الارتباط الذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

شكل 4: نتائج اختبار Jarque-Bera

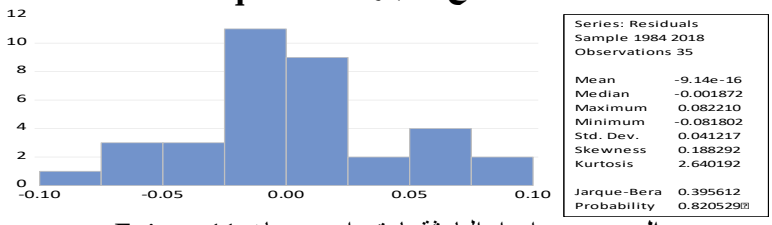

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

من الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 0,05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار تجانس حدود الخطأ للبواقي (Heteroskedasticity)**

جدول 9: نتائج اختبارBreush-Pagan-Godfreuy

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.343892	Prob. F(7,27)	0.2688
Obs*R-squared	9.043625	Prob. Chi-Square(7)	0.2495
Scaled explained SS	4.413657	Prob. Chi-Square(7)	0.7311

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

تبين لنا من الاختبار ان (F=1,34) بمستوى معنوية (Prob=0,26) وهي غير معنوية إحصائيا، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخط.

- **اختبار صحة تحديد الشكل الدالي:**

هنا نقوم باختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، وذلك باستخدام اختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول 10: نتائج اختبارRAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LPIB LPIB(-1) LRECH LRECH(-1) LRECH(-2) LRECH(-3) LRECH(-4) LRECHH C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.886317	26	0.3836
F-statistic	0.785557	(1, 26)	0.3836
Likelihood ratio	1.041820	1	0.3074

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.11

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال إحصائية F يساوي 0,38 وهو أكبر من 0,05، هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

- **اختبار استقرار النموذج:**

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل5: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

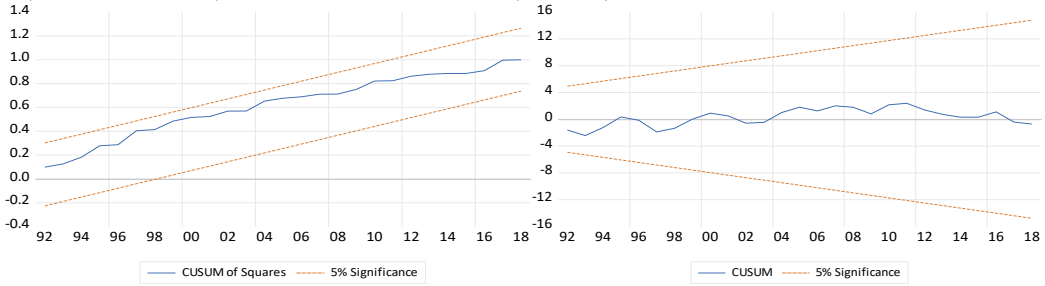

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات Eviews.11

ويتضح من الشكل السابق أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني للاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5٪، أي أن هناك استقرار في النموذج وانسجام ما بين نتائج المدى الطويل والقصير.

ومنه الاختبارات السابقة تؤكد على سلامة النموذج المتحصل عليه من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن تفسيره إحصائيا واقتصاديا.

5. خاتمة:

من خلال ما تقدم، اتضح لنا أهمية ودور الايرادات العامة بنوعيها في التأثير على النمو الاقتصادي بصفة عامة، إن كان على المستوى النظري أو التطبيقي. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما تبين لنا ان المحروقات تحتل مكانة هامة في الجزائر من خلال مساهمتها في تكوين الناتج

الداخلي الخام رغم أنها عرفت تراجعا كبيرا في قيمة الجباية النفطية المحصلة في السنوات الأخيرة، وهو ما كان منتظرا بالنظر إلى تراجع أسعار النفط الذي تواصل منذ منتصف سنة 2014. وفي مقابل ذلك، فقد سجلت الجباية العادية ارتفاعا محسوسا خلال نفس الفترة، حتى أنها فاقت توقعات قانون المالية وهذه النتائج الايجابية راجعة أساسا إلى ارتفاع تحصيل المساهمات المباشرة مما سمح بتحقيق زيادة في عائدات الضريبة خارج المحروقات.

وفي هذا الإطار، فان الجزائر قد اتبعت سياسة مالية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي، حيث يعكس تطور الإيرادات العامة بنوعيها في الجزائر، كأداة للسياسة المالية تطوّر مسؤولية الدولة في توفير أفضل الشروط لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث شهدت الوضعية النقدية سنة 2013، ارتفاعا هاما في احتياطات الصرف، مما سمح للخزينة العمومية بتراكم متواصل للادخار المالي على مستوى صندوق ضبط الموارد، الأمر الذي يعكس لنا قابلية استمرار المالية العامة في تمويل استثمارات التجهيز في الجزائر، مما جنب الاقتصاد الوطني من الانكماش الاقتصادي.

إلا أنه في الواقع العملي، يعتبر النمو هدفا استراتيجيا تسعى الجزائر لتحقيقه، بعد الدراسة والبحث دلت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة المخططات المنتهجة تركيزها الدائم على العائدات النفطية، وهو ما أدى إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات والميزان التجاري بعد تراجع أسعار النفط. ورغم الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، فان المبالغ الهامة للواردات مازالت تؤثر بشكل كبير على موازنة الدولة، في ظل عدم قدرة الإنتاج الوطني حاليا في تلبية الطلب المحلي والتوجه للتصدير. وبالتالي يمكننا القول انه وبالرغم من المبالغ الضخمة والمبالغ المتزايدة للإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من 147 $ للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة ولم ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نقترح بعض التوصيات:

- العمل على تنويع وتشجيع القطاعات الإنتاجية البديلة للنفط كالصناعة، الزراعة والسياحة في البلدان التي تعاني من التبعية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من اجل زيادة الإيرادات وتوسيع الوعاء الضريبي ومن ثم رفع الدخل الوطني ودفع عملية التنمية؛

- العمل على تدعيم الإدارة الجبائية بالهياكل القاعدية والوسائل الحديثة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية؛

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

6. قائمة المراجع:

-Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation-Cas de l'Algérie 1999-2014 (Thèse de Doctorat), Faculté des Sciences Economiques, de Gestion et Commerciales, Université de Tlemcen Algérie, 20014.

- Gujarati, D. , Basic Econometrics, 4th international ed, (New York: Mc-Graw-Hill,2003).

- Narayan, P, The saving and investment nexus for China,Evidence from cointegration tests. *Applied Economics Journal, 37*, P1979-1990, 2005.

- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R., Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, P289-326, 2001.

- Renversez Françoise, & et al. , *Dictionnaire Encyclopédique d'Economie,* (Paris- France: Dalloz, 2002).

- الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار البترول-حالة الجزائر(2000-2016)، *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد*(04)، ص 30-47، (2016).

- بن علي بلعزوز(بلا تاريخ)، *ضوابط السياسات المالية في الاقتصاد الاسلامي و دورها في الحد من الفقر*، مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية-الاقتصاد الإسلامي من الموقع:

www.kantakji.com (consulté le 12/11/2018)

- ح حنان (01 مارس2017)، *فيما تراجعت الجباية البترولية خلال الـ11 شهرا الاولى ارتفاع عائدات الجباية البترولية باكثر من8 بالمئة* من الموقع:

https://www.el-massa.com/dz/index.php/Ccompenent (consulté le 15/10/2018)

- راضية دنان (بلا تاريخ)، *دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)*، من الموقع: www.enssea.net (consulté le 17/10/2018)

- صندوق النقد الدولي (يونيو2015)، التمويل و التنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، المجلد *52* عدد(02)، من الموقع: https://www.imf.org (consulté le 22/12/2018)

- طارق الحاج، *المالية العامة*، (المجلد مجلد01). (عمان-الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 20015).

- عاشور حيدوشي و ميلود وعيل، اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، *مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد*(05)،ص 321-343، (جوان 2017).

- عبد العزيز فهمي هيكل، *موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية*،(بيروت- لبنان: دار النهضة العربية، 1986).

- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الالفية الثالثة، ورقة بحثية مقدمة خلال *الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة*، يومي 06 و 07 نوفمبر 2002، جامعة البليدة-الجزائر.

- محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، *المالية العامة و النظام المالي في الإسلام (عمان*-الاردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2000).

- مراد ناصر، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 25* عدد(02)، ص 179-199، 2009.